



كلية الآداب

التنمية والبيئة في المجتمع المصري

بين ثورتين (١٩٥٢-٢٠١١)

د / اشرف فريخ

مدرس

قسم الاجتماع - كلية الآداب

جامعة بنها

التنمية والبيئة في المجتمع المصري

بين ثورتين (١٩٥٢-٢٠١١)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب تعامل الحكومات المتعاقبة لمصر مع قضيتي أسلوب التنمية المعتمد لديها من ناحية، والقضايا المتصلة بالبيئة الأيكولوجية المصرية صوناً وتنمية، أو هدراً وتفريطاً - من ناحية أخرى إبان ما أصبح يعرف لدى الخاصة والعامة - على حد سواء - بالجمهورية الأولى (١٩٥٢-٢٠١١) التي حكمت المجتمع المصري بين ثورتين بدأت أولهما بانقلاب قام به عدد محدود من ضباط الجيش ١٩٥٢، لكن هذا الانقلاب، أو تلك الحركة المباركة - كما أسماها صانعوها - لم تلبث أن تحولت إلى ثورة فعلية - بكل المقاييس العلمية - بما اتخذته من إجراءات حذرية تواترت حتى بلغت ذرى متعددة لعل أولها تمثل في الإصلاح الزراعي بعد أقل من شهرين من قيام الانقلاب الثورة- مروراً بتأميم قناة السويس، ثم تمصير المصالح الاقتصادية.

ثم التوجه نحو أحكام السيطرة على النمو الرأسمالي فيما يسمى علمياً برأسمالية الدولة، وإن سميت تلك المرحلة - إعلامياً وسياسياً - بالتوجه الاشتراكي، ثم لم تلبث الأمور أن تغيرت نحو نقيض تاريخي واجتماعي وسياسي واقتصادي مع وفاة عبد الناصر، وصولاً إلى مصر تحت حكم أنور السادات الذي انتهج منهجاً نقيضاً فيما عرف بالانفتاح الاقتصادي اقتصادياً، والتطبيع السياسي مع الكيان الصهيوني سياسياً، والانحياز المطلق للطبقات العليا على حساب الجماهير العريضة اجتماعياً، وهو ما مثل - في مجموعة - عودة - غير حميدة - إلى حظيرة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي وهو الحال الذي استمر - بل وتفاقم - مع الرئيس التالي "محمد حسني مبارك" الذي أميل لتسمية مرحلة حكمه بالانبطاح حيث كان نموذجاً للتطرف في الخضوع المطلق

لتوجهات إعادة التكيف الهيكلي والخصخصة التي تعني - في التحليل الأخير - تفكيك وبيع كل مصادر التنمية والنمو معاً، والتي يأمل كل مصري أن تكون قد انتهت بالفعل. والشاهد أن كل مرحلة من هذه المراحل - وإذا ما استبعدنا حديث التخوين السهل - ارتبطت برؤية أيولوجية اعتنقها كل رئيس، كما ارتبطت - بالقطع - بتحالف طبقي قائد في كل فترة تاريخية محددة كما ارتبطت - بطبيعة الحال - بدرجة من تطور النظام الرأسمالي العالمي وشكل محدد لنفوذه أرت بلا شك على طبيعة كل مرحلة من تلك المراحل، وهو ما يأمل الباحث أن يوضحه في الصفحة القادمة.

نحو إطار نظري للدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على مدرسة التبعية - كأحد روافد الماركسية الجديدة - إطاراً نظرياً لها، دون إغفال الإسهامات المتعددة للروافد الأخرى للماركسية الجديدة، وفي السطور التالية يعرض الباحث لأهم المسلمات النظرية الخاصة بدراسته.

١- لا تحدث الثورة - أي ثورة - إلا في سياق تاريخي محدد، وبالتالي لا يمكن فهم دوافعها ولا متابعة أحداثها وتطوراتها بغير تحليل دقيق للرحلة التاريخية التي قامت منها. وإذا كانت الثورة - بمصطلحات علم اجتماع المعرفة - يمكن اعتبارها بمثابة "النص Text" الذي ينبغي فك شفراته لمعرفة منطقته الداخلي، وتأثير عملية الإضمار الثوري على حدوثه، بالإضافة إلى تأثير العوامل الدولية عليه، فإن السياق Context هو المرحلة التاريخية التي وضعت فيها الثورة^(١).

٢- إن صراع الإنسان ضد الطبيعة كي يحيا، يفرز - في كل مرحلة تاريخية - نمطاً بعينه من أنماط الإنتاج Mode of production يكون بنية أساسية تعكس نفسها - وفق شروط خاصة مميزة - في تشكيلة اجتماعية Social formation ما كانت لتوجد دون الأساس الاقتصادي، إلا أنها تتجاوزه، وتتعالى على التفسير وفق قوانينه الاقتصادية، ولا يمكن تفسيرها إلا في ضوء القوانين النوعية الخاصة بها وهي القوانين السوسولوجية التي تقطن إلى أن العامل الاقتصادي هو العامل المحدد للتشكيلة الاجتماعية - ولكن في التحليل الأخير فقط - الأمر الذي يضع لمستويات البنية الاجتماعية الأخرى (السياسية والأيدولوجية) في رحاب التفسير العلمي مكانة وأهمية، ويفهم ما لها من

(١) السيد يسين : "ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة"، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ٢٠١١، ص ٥.

استقلال نسبي وقدرة فاعلة على كل جوانب ومستويات البنية الاجتماعية، بما فيها المستوى الاقتصادي ذاته.

٣- إذا كان نمط الإنتاج هو المحدد للظواهر الاجتماعية في التشكيلية الاجتماعية التي يفرزها، فإن الانقسام الطبقي الناجم عن سيادة نمط بعينه من أنماط الإنتاج، وما يصاحبه من علاقات طبقية، يأتي ليمثل أبرز الظواهر الاجتماعية في التشكيلية الاجتماعية، وأكثرها تأثيراً أيضاً في نمط الإنتاج، ذلك أن الانقسام الطبقي، والعلاقات الطبقيّة المترتبة عليه - بأشكالها المختلفة من صراع وتحالف.. إلخ - رغم تعيينها بعلاقات الإنتاج Production Relationships السائدة، إلا أنها عبر صيرورتها التاريخية تلعب الدور الأكثر فعالية في تغيير نمط الإنتاج السائد، واستبدالها بعلاقات إنتاج أخرى، تنتمي لنمط إنتاج أرقى وأكثر تطوراً، وأكثر عدالة.

٤- لعل أهم ما يتعلق بالطبقات في التشكيلية الاجتماعية هو موقعها من "علاقات الإنتاج" والتي تتطوي - في أي نمط للإنتاج - على علاقة الأفراد بأدوات الإنتاج (الأشكال المختلفة للتملك، والسيطرة أو الملكية) من جهة، وأثر هذه العلاقة على البنية الطبقيّة في التشكيلية الاجتماعية من جهة أخرى، وما يترتب على التمايزات الطبقيّة من شكل بعينه من أشكال توزيع الفائض الاقتصادي، ومن ثم الاستغلال الاقتصادي من جهة ثالثة، فضلاً عن ما يترتب على كل ذلك من فرص للطبقات المهيمنة على فرض هيمنتها السياسية، ومن ثم قدرتها على إدارة التكوين الاجتماعي بما يعمل على إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة والتي تفرز هيمنتها وتحقق مصالحها علاوة على ما يتوفر لذات الطبقات (المهيمنة) من فرص يتاح لها عبرها أن تحقق هيمنة أيديولوجية تزيّف عبرها - أو تسعى لذلك على الأقل - ووعي الطبقات الأخرى.

٥- أن دراسة ما سبق قادرة - وبشكل أمبريقي عياني - على أن تدلنا على نمط الإنتاج السائد، وأشكال تمفصله - إذا لم يكن نمطاً صافياً منفرداً - مع الأنماط الإنتاجية الأخرى، ونوعية هذه الأنماط وأوزانها النسبية، ودورها في إعادة إنتاج نمط الإنتاج المهيمن، وإعادة سيطرة الطبقات المسيطرة، كما أنها قادرة - في مراحل الانتقال النوعي من نمط إنتاج إلى آخر - على أن تمدنا وبشكل

أمبيرقي عياني أيضاً بإرهاصات هذا الانتقال ووجهته، وأن تعطينا ملامح البنية الطبقيّة المقبلة، وهوية الطبقات المسيطرة في المستقبل.

٦- أن الدراسة الأمبريقية لعلاقات الإنتاج بتجسدها العياني في تشكيله اجتماعية محددة في فترة تاريخية بعينها هو السبيل الوحيد لإدراك الخصوصية النوعية التي تنطبق بها لقوانين المجردة للحركة والتغير في البنية الاجتماعية في العموم، عندما تعمل عملها واقعياً في بنية اجتماعية محددة تاريخياً، هذا من جهة، فضلاً عن أنها - من جهة أخرى - السبيل الوحيد أيضاً لتجنب الدوجماتيكية النظرية، التي تدعي - دون سند واقعي أو علمي - بانطباق قوانين حديدية للتطور أو الثورة أو للانتقال على كل المجتمعات في كافة العصور التاريخية، علاوة على أنها - من جهة ثالثة - الوسيلة لإثراء الإطار النظري العام بحصيلة الدراسة النوعية الخاصة، الأمر القادر على تطوير المعرفة العلمية بالواقع، وهو الأمر القادر في النهاية على أني جنب الباحث أو الدارس لمجتمع ما اللجوء إلى التطبيق الميكانيكي للمقولات النظرية المصاغة سلفاً، والمجردة - نظرياً - من مجتمعات مختلفة في بنيتها الاجتماعية عن مجتمع بحثه، وهو الأمر الضار بكل من النظرية نفسها، وإدراك الباحث للواقع باستخدامه - المشوه - للنظرية.

٧- أن النظام الرأسمالي العالمي السائد على مستوى العالم ككل، قد قام أساساً على استغلال البلدان التابعة حالياً، عن طريق أشكال عديدة، بعضها تاريخي يعود إلى فترات الاستعمار المباشر (في شكله العسكري الاستيطاني) بما نجم عنه من نهب دائم للمستعمرات، واستغلال مستمر للأيدي العاملة الرخيصة، وبعضها معاصر يرجع إلى ما بعد فترات المد الثوري في المستعمرات والتي شهدت استقلالاً سياسياً شكلياً كاستمرار تقسيم العمل الدولي الذي يفرض ضرباً من التخصص في إنتاج المواد الخام، وعن طريق آليات التراكم العالمي التي تسير لصالح دول المركز على حساب التوابع (عبر حدود التبادل غير المتوازنة في التجارب الدولية، وانخفاض أثمان المواد الخام وارتفاع أسعار المواد المصنعة.. إلخ، وعن طريق توجيه اقتصاديات دول الأطراف بما يخدم مصالح المركز الاقتصادية، وهو ما دفع "دوس سانتوس" لتعريف التبعية بوصفها حالة

"تتضمن تكييف اقتصاد دولة ما بواسطة اقتصاد مهيمن آخر، واستجابة هذا الاقتصاد للمتطلبات التوسعية للاقتصاد الآخر"⁽¹⁾.

٨- أن العواصم المحلية (في التوابع) تقوم بعملية امتصاص للفائض. وتعبئة لمصلحة برجوازيات المركز وبرجوازيات الداخل أيضاً، وهي لذلك عاجزة عن إقامة تنمية مستقلة واكتفاء ذاتي، وأن هناك شكلين ممكنين بالنسبة للتنمية في التوابع :

الأول : يرتبط بظهور "رأسمالية لا تطويرية غير فعالة" أي التحول إلى إعادة إقامة اقتصاد الكفاف المتميز بالفقر الشديد والتخلف.

الثاني : يرتبط بدوره بنمط محدود من الرأسمالية أسماه "رأسمالية لا تطويرية فعالة" يتيح قدراً محدوداً من التطور لدول الأطراف⁽²⁾.

٩- كما يرى "كاردوسو" أن التنمية التابعة ليست مفروضة على المجتمعات التابعة، وإنما هي اختيار واع لقوى اجتماعية عديدة لا تقتصر على البرجوازية الكبيرة التي تجد في هذه المشاركة فرصتها الوحيدة للحصول على تكنولوجيا متقدمة، والنفوذ إلى أسواق خارجية في ظل حماية الاحتكارات الأجنبية، لو على قيادات قطاع الدولة التي تتيح لها هذه الصيغة سلطات قطاع الدولة داخلياً وخارجياً، وزيادة المكاسب التي يمكن لهم الحصول عليها في الحاضر أثناء تواجدهم داخل جهاز الدولة، أو في المستقبل بعد تركهم له، ولكن بتحمس أيضاً لهذه المشاركة الجديدة قطاعات من الطبقة المتوسطة من الفنيين والخبراء، بل ومن الطبقة العاملة، إذ تجذبهم لهذا القطاع تكنولوجيته المتقدمة، ودخول العالمية⁽³⁾.

١٠- إن استمرار الأنماط الإنتاجية قبل الرأسمالية في دول الأطراف - هي من صنع الرأسمال المهمين في الأطراف، لأن هذه الأنماط هي الضمان الوحيد لنقل واحتواء الصراع الطبقي في داخل المراكز عن طريق تعاضم تراكم الأرباح

⁽¹⁾ Dos Santos:"The structure of dependency" American Economic Review 60(21), May 1970.

⁽²⁾ Frank, A.G. : "Latin America, Underdevelopment as revolution" Manthly Review, London, 1969.

⁽³⁾ Dcordoso I. & Faletto, E.: "Dependency and development in Latin America", New Left Review, No.34, 1972.

المتجهة من الأطراف إلى المركز الأمر الذي يحقق نمواً عالياً في دخول البروليتاريا في المراكز على حساب نظرائهم في الأطراف^(١).

١١- أن النمو الذي يتيح للأطراف أن تتحول إلى مراكز في ظل هيمنة النظام الرأسمالي العالمي مستحيل تماماً، لاختلاف الظروف التاريخية الحالية للتوابع عن ظروف تحول المراكز إلى الرأسمالية من جهة، ولتكون ما يسميه "سميراميس" بالقطيعة الاستعمارية، والتي يعني بها "بلوغ النظام الرأسمالي العالمي إلى استقرار مرحلة الاستعمار، واكتمال انقسامه إلى مراكز وأطراف يستحيل عليها (الأطراف) في ظل العلاقات الحالية أن تصبح مراكز^(٢).

١٢- أن الحل الحتمي للخروج من دائرة التبعية هو إقامة ما يسميه "سميراميس" فك الارتباط بين بلدان التوابع وبين النظام الرأسمالي العالمي ويعني بفك الارتباط هنا "إخضاع العلاقات الخارجية سواء كانت تجارية أم ثقافية أم أيديولوجية أم حتى عسكرية إلى الأهداف الداخلية، والمنطق الداخلي للتنمية، وعدم التكيف مع النظام الرأسمالي العالمي، وإنما إقامة تنمية شعبية تستفيد منها الجماهير الشعبية في التوابع^(٣).

١٣- أن الحكومة في كل مرحلة تاريخية محددة من مراحل هذه الدراسة ارتبطت برؤية أيديولوجية متكاملة، عكست انحيازها لطبقة أو لتحالف طبقي من أبناء المجتمع المصري، انتصرت لمصالحه على حساب المصالح باقي الطبقات حتى وإن اتخذت أحياناً قراراً ما يبدو أنه لمصلحة طبقة أخرى فالأمر لا يعدو أن يكون حفاظاً منها (الحكومة في كل مرحلة) على إعادة إنتاج النظام القائم واستقراره.

١٤- أن موقف السلطة المصرية في كل مرحلة تاريخية محددة من مراحل هذه الدراسة من قضايا التنمية والبيئة قد ارتبط - بشكل عضوي مباشر - برؤاها الأيديولوجية، وبالمصالح الطبقيّة التي تسعى لنصرتها وتحقيقها.

(١) سميراميس : "التراكم على الصعيد العالمي- نقد نظرية التخلف - ترجمة:حسن قبيس، وابن خلدون، بيروت ط٣، ١٩٨١، ص ص ٣٩-٤٣ .

(٢) سميراميس : "أزمة المجتمع العربي"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م، ص ١٧ .

(٣) سميراميس : "حول إشكالية الاشتراكية حلقة نقاش" مجلة المستقبل العربي العدد ١١٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨ .

١٥- أن كل سلطة في كل مرحلة تاريخية محددة من مراحل هذه الدراسة حرصت على أن توجه خطاباً إعلامياً هدفه الأول والأوحد - أو يكاد - تزييف وعي أبناء الشعب المصري عبر خطاب يصور إجراءاتها المختلفة بوصفها هادفة إلى المصالح العامة للمجتمع المصري وجموع الشعب المصري كافة.

مفاهيم الدراسة :

١ - البيئة :

شغلت قضية نظافة البيئة وما يرتبط بها من حسن استغلال الموارد الطبيعية، وإعادة النظر في أنماط الاستهلاك الرأي العام العالمي^(١). وقد تزايد الاهتمام بموضوع البيئة منذ عام ١٩٧٢ حيث عقد في ستوكهولم عاصمة السويد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية وقد سبق انعقاد المؤتمر مرحلة إعداد اتصت لمدى عامين حفلاً بنشاط عالمي شمل المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية، وقد أعطى مؤتمر ستوكهولم للبيئة البيئة "فهماً متسعاً بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات) بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته^(٢).

وثمة مفهوم مترسخ في الأيكولوجيا - إذن - يتعلق بتفاعل دينامي متبادل بين جميع عناصر النظام الأيكولوجي : النباتات، والحيوانات، والتربة، والماء، والبشر، والعوامل الجوية، والزمان، وهو مفهوم لا يتوقف على الحجم إذا ينطبق على قرة ما في انعكاف شجرة بقدر ما ينطبق على كوكب الأرض في مجموعة^(٣).

وعلى الرغم من أن بدايات الاهتمام بالبيئة - بشكل عام - قد نجم في الأصل عن اكتشاف الإفراط الرأسمالي المدمر في التعامل مع إمكانيات البيئة، وهو ما دفع أحد الباحثين المهمين في هذا المجال، وهو سنابلبرج لوصف التعامل الرأسمالي مع البيئة لوصفه "طاحون التوسع الإنتاجي" ويضيف فيه الإنتاج الرأسمالي الموسع الذي يقوم على كثافة رأس المال، وكثافة الطاقة^(٤)، إلا أندول برونتلاند يقول "يحد الفقر من قدرة الناس على الاستفادة من الموارد بطريقة معقولة، فهو يزيد من الضغوط على البيئة،

(١) إسماعيل صبري عبد الله : "ألفاظ ومعاني - التنمية الشاملة"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٠، ص ١٢ .

(٢) رشد الحمد - محمد سعيد صباريني : "البيئة ومشكلاتها"، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٢، ص ٢٤ .

(٣) إيان ج. سيمونر : "البيئة والإنسان عبر العصور" ترجمة السيد محمد عثمان الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٢٢، ص ٧٢ .

(٤) Aschnailberg : "The environment from surplus to scarcity" Oxford Univ. Press, Nx, 1980.

وأن الشرط الضروري - وإن كان لا يكفي وحده للقضاء على الفقر المطلق - هو الزيادة السريعة على نحو نسبي لدخل الفرد في العالم الثالث^(١).

وقد ظهرت هذه الرؤية - كأوضح ما يكون - في مؤتمر ستكهولم إذ اختلفت وجهات النظر بين الدول الصناعية والدول النامية حول المسلك البشري الواجب اتباعه في البيئة، فقد رأت الدول الصناعية ضرورة أن تبقى الدول النامية دون خطط تصنيع لأن ذلك يؤدي إلى تلويث البيئة مما ينتج عنه مضاعفات وأضرار في مجالات عيش الإنسان المختلفة، واستشهدت هذه الدول بما تعانيه من مشكلات التلوث اقتصادياً وصحياً واجتماعياً... إلا أن الدول النامية اعتبرت هذا الصراخ "بأهوال التلوث لا مبرر له ما دام الناس في الدول الصناعية يتمتعون بمستوى معيشة مرتفع.. وتحمس البعض من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وارتفع صوتهم بالقول "مرحباً بالتلوث" الذي يرفع من مستوى معيشة أبناء مجتمعنا^(٢).

إن هذا الموقف الذي تتخذه الدول الصناعية، ومن وراءها - وربما من أمامها - الشركات متعددة الجنسية هو موقف مناقض تماماً لواقع الأمر إذ أن التعدي على الطبيعة واستنزافها هما ملمحين أساسيين من ملامح الهيمنة الرأسمالية، وخاصة كما يذهب "سميرامين" في العولمة الإمبريالية الجديدة، والتي لا تسيطر فيها المراكز عن طريق سيادة احتكارات الإنتاج الصناعي (كما كان الحال حتى الآن) ولكن عن طريق وسائل أخرى (السيطرة على التكنولوجيا، والأسواق المالية، والحصول على الموارد الطبيعية للكوكب، ووسائل المعلومات والاتصال وأسلحة الدمار الشامل).

أن المعركة الحقيقية تجري على هذه الأرضية بين الاحتكارات التي تعمل على إنتاج وإعادة إنتاج الظروف التي تسمح لها بالاستيلاء على "الريع الإمبريالي" وبين ضحاياها جميعاً وهم العاملون بصفة عامة وشعوب الجنوب بصفة خاصة.

وهكذا فآزمة الطاقة ليس سببها ندرة بعض مواردها (البترو) ولا من باب أولى الآثار المخربة لأنماط الإنتاج، والاستهلاك الشره في استخدام الطاقة حالياً، ولكن الأزمة ناتجة عن رغبة الاحتكارات الإمبريالية الجماعية أن تضمن احتكارها للحصول على الموارد الطبيعية للكوكب سواء كانت نادرة أم لا، بحيث تحصل على "الريع

(¹) World Commission -on Environment and development, our common future, Oxford University press, 1987, pp. 49-56.

(²) رشد الحمد - محمد سعيد صباريني : مرجع سابق، ص ٢٣ .

الامبريالي" وسواء بقى استخدام هذه الموارد على حالة (الإسراف في الطاقة) أو جرى اتباع سياسات بيئية صحيحة جديدة^(١).

والشاهد أن البيئة هي كل ما نحيا في كنفه، وعلاقتها بالتنمية غنية عن البيان بحق فهي نقطة البدء، ولعلها أيضاً نقطة المنتهى، فمناه تبدأ التنمية، وإليها تعود فوائدها، أو - على الأقل - هذا ما ينبغي أن يكون.

٢- التنمية :

لعل ليس من المبالغة أن نذهب إلى أنه ما من مفهوم لقي من الاهتمام النظري في مجال العلوم الإنسانية ما لقيه مفهوم التنمية وإنما أن انتهت الحرب العالمية الثانية، وأسفرت - ضمن ما أسفرت عنه - عن شدة التفاوت الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين بلدان العالم المتقدم بجناحيه الرأسمالي الغربي والاشتراكي الشرقي من جهة، وبين بلدان العالم الثالث من جهة أخرى حتى "تم إغراق الفكر الاقتصادي بصورة مذهلة بأكداش من المؤلفات النظري التي تعالج التنمية الاقتصادية بمفهوم رأسمالي مبتكر، قد يكون مفهوماً متقدماً عما كان، لكنه في أغلب الأحوال مفهوم غير واقعي، ولقد يكشف عن مجهود فكري ممتاز، لكنه يحاكم التخلف من أرضية الرأسمالية المتقدمة، وللأسف الشديد فقد صارت هذه الكتابات هي السائدة في البلدان المتخلفة نفسها في كل من الفكر والممارسة على السواء^(٢).

وقد بزغت نظرية التبعية كرد فعل مباشر لذلك المنطق الرأسمالي في التنمية الأمر الذي وسم هذا الحقل بالخلاف والتناقض النظري، وهو ما يراه الباحث أمراً طبيعياً، فالموقع الفريد الذي تحتله العلوم الإنسانية، وعلى رأسها علم الاجتماع يجعلها تتعرض - وبشكل مباشر - لمجمل الحياة الاجتماعية وتدافع عن مصالح طبقية ضد مصالح أخرى، ومن ثم كان حتماً أن تتعارض أطرها النظرية كانعكاس حتمي لتعارض المصالح الطبقية في المجتمع الواحد، أو في العالم بأسره.

ويعكس هذا الوضع نفسه فيما يتعلق بالتنمية بوضوح شديد، فالتنمية - في أبسط معانيها - تعين تغيير واقع اجتماعي قائم ذو جوانب متعددة (اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية) يغلب عليها جميعاً، أو على بعضها القصور، ومن ثم يرجى تغييرها،

(١) سميرامين : "ثورة مصر"، الإسكندرية - دار العين للنشر ٢٠١١، ص ص ٨٧-٨٨ .
(٢) فؤاد مرسي : "التخلف والتنمية - دراسة التطور الاقتصادي"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢ من ص ٧ .

ومعالجة مشكلاتها، ويتفق الباحث تماماً مع "إبراهيم العيسوي" حين يقرر "أن معالجة المشكلات الاقتصادية تتطلب - ليس فقط إجراءات اقتصادية - وإنما تقتضي أيضاً اتخاذ إجراءات اجتماعية سياسية، بل أنه ليس نادر أما تكون الإجراءات ذات الطابع السياسي والاجتماعي هي المدخل الطبيعي والمقدمة المنطقية للإصلاح الاقتصادي، وسبب ذلك أن المشكلات الاقتصادية لا تنفصل عن المشكلات الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، ويرجع ذلك إلى أن وراء كل مشكلة اقتصادية أطراف عديدة بكل منهم مصلحة متعارضة بدرجة أو بأخرى مع مصالح غيره، وأن وراء كل حل فني بالتالي مصلحة أو مصالح معينة يسعى لحمايتها، بعبارة أخرى، أن كل حل فني ينطوي بالضرورة على انحياز طبقي محدد ويفضي بالتالي إلى نتائج اجتماعية وسياسية ليست دائماً على هوى أصحاب المصالح، وممثلهم القابضين على دفة الحكم، ولذا فإن المشكلات الحقيقية تكون في حسم الخيارات الاجتماعية والسياسية، لا في التوصل إلى حلول مثالية من الناحية الفنية^(١).

ولأن التنمية - هي في جوهرها - عملية تغيير منظم، فلا بد أن يأتي هذا التغيير لصالح طبقة ما، أو مجموعة من الشرائح الطبقيّة في المجتمع على حساب شرائح أخرى أو طبقات أخرى في نفس المجتمع، ومن ثم يصبح الانقسام حول أسلوب التنمية، أو أسباب التخلف حتماً طبيعياً في ضوء انقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة المصالح. ولهذا بالتحديد - وكما يذهب "سمير نعيم أحمد" - فإن زوايا الاتفاق حول مفهوم التنمية قليلة جداً، تنحصر في أن هناك ثمة واقع اجتماعي متخلف من المأمول تغييره، وأن للتخلف أسباب هي ذاتها معوقات التنمية، وبعد ذلك يبدأ الاختلاف سواء حول طبيعة التخلف وأسبابه، ومعوقات التنمية ودورها، أو حول وسائل التخلص من تلك المعوقات^(٢).

(١) إبراهيم العيسوي: "في إصلاح ما أفسده الانفتاح"، كتاب الأهالي، ص ٨.
(٢) سمير نعيم أحمد: "المشكلات الاجتماعية"، مكتبة سعيد رأفت، ص ٣٤.

منهج الدراسة :

أ - نوع الدراسة : تعد هذه الدراسة دراسة مقارنة تاريخية.

ب- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الطبيعة الطبقية للسلطة المصرية في كل مرحلة من المراحل التاريخية للدراسة، وطبيعة اختياراتها التنموية والأيدولوجية، وطبيعة ارتباطها - من عدمه - بالمركز الرأسمالي العالمي، وما يترتب على ذلك كله من طبيعة انحيازاتها الطبقية، وموقع التعامل مع عناصر البيئة.

ج- المدى الزمني للدراسة :

تدرس هذه الدراسة المرحلة التاريخية التي عرفت بالجمهورية الأولى في مصر (١٩٥٢-٢٠١١) وإن انقسمت هذه الفترة التاريخية إلى مراحل أربع على النحو التالي:

١- مرحلة الحيرة الأيدولوجية (١٩٥٢-١٩٦٠)

٢- مرحلة رأسمالية الدولة (١٩٦٠-١٩٧٠)

٣- مرحلة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨٠)

٤- مرحلة الانبطاح (١٩٨٠-٢٠١١)

[١] مرحلة الحيرة الأيدولوجية (١٩٥٢-١٩٦٠) :

مثلت ثورة يوليو ١٩٥٢ ثالث حلقات الثورات البرجوازية المصرية، وأكثرها اكتمالاً ونجاحاً، فبعد أن فشلت الثورة العرابية في تكريس سيطرة البرجوازية المصرية على مقاليد الاقتصاد والسياسة المصريين، وبعد أن فشلت ثورة ١٩١٩ وثنائي الثورات - في تحقيق سيطرة جذرية لهذه الطبقة - أنتت ثورة يوليو ١٩٥٢ "كاستجابة طبيعية حادة لتعثر النظام الملكي الحاكم في مواجهة المشكلتين اللتين شغلنا عدة أجيال مصرية متعاقبة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهما المشكلة الوطنية والمسألة الاجتماعية، أو الاستقلال والعدالة، وكانت إخفاقات النظام المتتالية في مواجهة المسألتين في الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢^(١). ضمن أسباب أخرى إحدى دوافع الثورة التي كانت - في عمقها - تعبير عن عدم تناسب الأوضاع البنيوية القائمة في التكوين الاجتماعي المصري، مع القوى الحقيقية للأطراف الموجودة فيه.

(١) سعد الدين إبراهيم: "ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ"، مقال في كتاب مصر والعروبة وثورة ٢٣ يوليو، دار المستقبل العربي، بيروت، ص ٩ .

أنت الثورة والحال يشهد تناقضات متعددة، كان أبرز ما فيها ذلك التناقض بين البرجوازية المصرية بأجنحتها المختلفة، وبين البرجوازيات الأجنبية، والتناقض بين البرجوازية المصرية بجناحها الصناعي وإرهاصات جناحها المالي، والبرجوازية المصرية ذات المصالح شبه الإقطاعية (كبار ملاك الأراضي الزراعية) والتناقض بينهم جميعاً وبين الطبقات الشعبية، وهو التناقض الذي وصل بالمجتمع المصري إلى ما أسماه "عبد الناصر" مجتمع النصف في المائة. ولعل أول ما ينبغي أن نؤكد بشأن تنظيم الضباط الأحرار - صانع الثورة - هو أنه كانوا تنظيمياً سياسياً، وليس مجرد حركة عسكرية، إذ لم تشغلهم في المقام الأول مطالب اقتصادية للضباط، بل أن ما كان يشغلهم قضايا عامة تهم في الواقع كل المواطنين^(١).

وعلى الرغم من غياب أية أيديولوجية واضحة في أذهان الضباط الأحرار فقد شكلت الأهداف الستة المعلنة للثورة "جنينا عضواً كاملاً لمشروع الثورة الأكبر، وقد كانت تلك الأهداف هي :

- ١- القضايا على الاستعمار وأعدائه من الخونة والمصريين.
- ٢- القضاء على الإقطاع.
- ٣- القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.
- ٤- إقامة العدالة الاجتماعية.
- ٥- إقامة جيش وطني قوي.
- ٦- إقامة حياة ديموقراطية سليمة.

لقد أبرزت هذه المبادئ الستة أن هناك خيطاً واحداً يربط بين الاستغلال في النظام الدولي كما يمثله الاستعمار، والاستغلال الداخلي كما يمثله الإقطاع ورأس المال المتسلط على الحكم، وهكذا ببساطة شديدة، ودون سفسطة نظرية مفردة، أدركت الثورة في أسابيعها الأولى أن سلسلة الاستغلال مرتبطة ارتباطاً عضوياً، تبدأ حلقاتها في لندن أو باريس، وتنتهي في شكل إقطاع محلي في بطن الريف العربي، أو رأسمالية تابعة لهذا الاستعمار في المدن العربية، ومن هنا كانت معركة إقامة العدالة الاجتماعية، هي

(١) إسماعيل صبري عبد الله: "كتابات سياسية، ١٩٦٥-١٩٧٠، ص ص ٥٧-٥٨ .

نفسها معركة القضاء على الاستعمار وأعوانه، وهي نفسها معركة القضاء على الإقطاع والرأسمالية المتسلطة على الحكم^(١).

وكما يقرر "جمال حمدان" فقد أدرك جمال عبد الناصر ان القوة الاقتصادية هي جوهر وأساس القوة السياسية وان الاستقلال السياسي بدون الاستقلال الاقتصادي سخرية سياسية جوفاء، مثل أن الأخير مستحيل بدون الأول، وعليه فقد كان الاستقلال الاقتصادي بوصلة الثورة، وهدف يوليو القطبي والمحوري بعد الاستقلال السياسي، بل إلى جانبه تواء، فكما تم تحرير الوطن من الاستعمار الأجنبي كان لابد من تحريره من التبعية الاقتصادية^(٢).

وفي محاولة لتحقيق هذا الاستقلال الاقتصادي - وفي ظل غياب الأيدولوجية الواضحة - كان على دولة الثورة أن تلعب دوراً في الإنتاج والتنمية وقد لجأت دولة الثورة في البدء إلى الطريق الرأسمالي "ففي سبيل منح الاقتصاد - والبلاد كلها بالتالي دفعة جديدة من الحيوية، اتخذت تدابير إدارية واقتصادية تنحو نحو تشجيع التوظيفات الصناعية، وخاصة نحو إعطاء ضمانات غير عادية لأصحاب الراسميل الأجانب (وعلى رأسهم الأمريكيون)^(٣)، فلم يمض أكثر من أسبوع واحد على قيام الثورة، وأربعة أيام على طرد الملك، إلا وصدر تشريع يشجع الأجانب على الاستثمار، ويسمح لهم بملكية ٥١% من رأسمال أي شركة مساهمة... وتزداد عن ذلك في بعض الحالات^(٤).

وقد كان هذا التشريع - وغيره كثير - من دولة الثورة يهدف إلى محاولة القيام بالتنمية بأسرع ما يمكن وقد تلتته قوانين عدة أخرى تمضي كلها في نفس الاتجاه^(٥)، وتعكس تلك التشريعات "رؤية الضباط الأحرار السياسية آنذاك، والتي يمكن تلخيصها بالرغبة في إعادة تنظيم الحياة السياسية، وإعادة توجيه الحياة الاقتصادية ضمن إطار نمط الإنتاج القائم، أو هي تتلخص بعبارة أدق، في حل أزمة نمط الإنتاج هذا، وإزالة

(١) سعد الدين إبراهيم: "المشروع الاجتماعي لثورة يوليو"، مقال في كتاب ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، بيروت، دار المستقبل العربي، ص ٣٦١.

(٢) جمال حمدان: شخصية مصر ج ٣، ص ص ٤٧-٤٨.

(٣) محمود حسين: "الصراع الطبقي في مصر"، ص ١١١.

(٤) محمود المراغي: "القطاع العام في مجتمع متغير، تجربة مصر، ص ص ٤٧-٤٨.

(٥) لمراجعة القوانين الصادرة آنذاك انظر عصمت سيف الدولة، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً؟، ص ص ٢٣٥-٢٣٨.

الحجز عنه، بعد التضحية بفرع ضئيل من الطبقة المسيطرة، هو أكثر فروعها طفيلية^(١)، وهو فرع كبار ملاك الأراضي ذوي الأنشطة الإنتاجية شبه الإقطاعية، والذين "رغم أهمية مساهمتهم في الاستثمار الصناعي والتجاري بقيت الغلبة فيما يتعلق باستخدامهم للفائض الزراعي شراء الأراضي الزراعية، والمضاربة عليها، إقامة المباني، والاستهلاك الترفي والمظهري، مما يعني نقص رأس المال المتاح للتوسع الصناعي، وبناء عليه فقد ظل دورهم في البناء الصناعي، محدوداً بالنسبة لقدر الفائض الاقتصادي بصفة عامة، والفائض الزراعي بصفة خاصة^(٢).

وقد تجسدت هذه الرؤية في قانون الإصلاح الزراعي، المادة لضرب نفوذ هذه الطبقة والتضحية بها، لمصلحة نمو رأسمالي يعتمد - في سبيل تحديث الإنتاج - على معوية البرجوازية الكبيرة، وتحددت النخبة البرجوازية الصغيرة، ويؤمن تمويله - على وجه العموم - رأس المال الأجنبي، والأمريكي خاصة^(٣).

وعلى الرغم من كثرة الانتقادات التي وجهت لقانون الإصلاح الزراعي^(٤)، فإن الباحث يرى أن نتائج الإصلاح الفعلية تتسق تماماً مع الهدف العميق له، وهو التصفية النهائية للفئات الإقطاعية وشبه الإقطاعية، من خلال تصفية علاقات الإنتاج المتخلفة، وتحرير القرية المصرية منها، وإفساح المجال - كاملاً - لنمط النمو الرأسمالي المتفق مع رؤية الضباط الأحرار خاصة قبل قوانين يوليو ١٩٦١ ويتفق الباحث هنا، مع إبراهيم العيسوي، حين يقرر أن قوانين الإصلاح الزراعي "لم ينتج عنها تبدل جوهري في أوضاع الأكثرية الساحقة من سكان الريف، أي صغار الفلاحين والعمال الزراعيين، الأمر الذي نتج عنه استقرار قاعدة الملكية الخاصة للأرض منذ قيام الثورة، والسماح للنمو الرأسمالي بأن يواصل مسيرته في ريف مصر دون أي اضطراب أو مقاومة حتى أثناء موجة التأميمات الكبرى في أوائل الستينات^(٥).

-
- (١) محمود حسين : الصراع م س ف، ص ١١١ .
(٢) محمد دويدار : "المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر"، مقال في كتاب قضايا فكرية، (٣-٤)، القاهرة، ص ٨٤ .
(٣) محمود حسين : الصراع، م س ذ، ص ١١١ .
(٤) لنقد من وجهة نظر الراديكالية انظر أحمد حسن إبراهيم : "جوانب من الصورة الزراعية بعد خمسة وعشرون سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢، مقال في كتاب الاقتصاد المصري بعد ربع قرن، ص ص ٢٥٠-٢٥١ .
(٥) إبراهيم العيسوي "مستقبل مصر"، ص ٢٧ .

وكان الهدف الحقيقي إذن هو تحرير العلاقات الإنتاجية الرأسمالية من منافسة العلاقات شبه الإقطاعية التي احتجزت قدراً مهماً من الفائض، وأدت إلى تعويق التراكم الأولي في القرية المصرية، من هذا المنطق كان للإصلاح الزراعي دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل من الحضر إلى الريف عن طريقين :
أولاً: استيلاء الدولة على الملكية الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار الملاك.
ثانياً: تخفيض القيمة الإيجارية للقدان.

وبالنسبة للطريق الأول، فإن استيلاء الدولة على الملكية الكبيرة وتوزيعها على ملاك جدد من صغار المزارعين أدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الريف، لن كثيراً من أصحاب الملكية الكبيرة كانوا ملاكاً غائبين يسكنون في الحضر، وبالتالي كان جزء من الدخل الزراعي يتدفق من الريف إلى الحضر في شكل إيجارات.

أما الطريق الثاني فإنه يمكن القول بأن قوانين الإصلاح الزراعي قد أدت إلى إعادة توزيع الدخل من الحضر إلى الريف بما يساوي التخفيض في القيمة الإيجارية^(١).
والواقع أن ما ينطبق - في هذه المرحلة التاريخية - على الريف ينطبق بحذافيره على إجراءات سلطة يوليو في الحضر، التي كانت في جوهرها اختياراً للنمط الرأسمالي للتنمية وإن كان يشكل وطني معاد للمركز الرأسمالي، حاول أن يقيم - كما يؤكد "محمد دويدار" - أن يقيم حاجزاً بين السياسة السعرية في الداخل، وبين منظومة الأثمان - وبالتالي منظومة القيمة - في المركز الرأسمالي^(٢).

وفي هذا الإطار الهادف للتنمية الحقيقية، بشكل يضع في الاعتبار درجة نسبية من العدالة الاجتماعية، كان من الطبيعي أن تشهد العناصر الأيكولوجية اهتماماً بالغاً من قبل سلطة يوليو، فكانت "مديرية التحرير" أنموذجاً لمحاولات زيادة الرقعة الزراعية، كما كان إنشاء نهضة صناعية - حتى وإن استهدفت فحسب صناعات الإحلال محل الواردات - تعتمد على نواتج الزراعة، فضلاً عن إنشاء السد العالي العملاق بما تطلبه من تحويل لمجرى النيل حتى يوفر أراضي زراعية جديدة، ويوفر كهرباء أتاحت إنارة الريف... كل ما سبق شمل - وبوضوح - اهتمام حقيقي بالطبقة الأولى للتنمية، وهي

(١) كريمة كريم: "توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر"، مقال في كتاب الاقتصاد المصري في ربع قرن، ص ١٨٥.

(٢) محمد دويدار: "الإتجاه الريفي في الاقتصاد المصري، ص ص ٢٨-٣١.

البيئة، وإذا ما أضفنا مجانية التعليم وتوظيف الخريجين ومستوى التعليم آنذاك، لعكس ذلك كله اهتماماً بالغاً.

الجانب البشري الإنساني في التنمية مرحلة رأسمالية الدولة (١٩٦٠-١٩٧٠)

شكل عام ١٩٦٠ عاماً بالغ الأهمية في مسيرة سلطة يوليو، فعندما وضعت الدولة جعلتها للتنمية الاقتصادية الاجتماعية بهدف مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات استلزم التنفيذ استثمار ٢٥% من الدخل سنوياً على الأقل، غير ان الدولة صدمت بأحجام الرأسمالية المصرية عن المساهمة الجدية برأسمالها في الخطة، فضلاً عن قدرتها غير الكافية نسبياً، وكان لا مفر بالتالي - من التعجيل بإصدار قوانين يوليو ١٩٦١^(١)، وهي القوانين التي يذهب "لطي الخولي" إلى أنها كانت ضرورية لإعادة توزيع الثروة الوطنية، وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار، واتخاذ الخطوات المقسمة بالاشتراكية كالتأميم وطعن الاستقلال للقوى المنتجة طعنة عميقة الغور^(٢)، وهي القوانين التي يرى الباحث أنها لا تعدو أن تكون تكريساً لنمط رأسمالية الدولة State Copitalism التي تتعدد تعريفاتها فيعرفها سينتس Szents بأنها "تدخل الدولة اقتصادياً، أي كانت ظروف هذا التدخل لتقييد وضبط التلقائية الاقتصادية النابعة من وجود رأس المال الخاص"^(٣)، ويعرفها دobb بأنها "مجموع العلاقة القائمة بين الدولة ورأس المال التي تسمح للدولة بتوجيه العمليات الاقتصادية وتنسيقها، وتخطيطها، ويختلف المضمون الاجتماعي لرأسمالية الدولة، ودورها باختلاف طبيعة الدولة، والمصالح الطبقيّة التي تمثلها؟ أي باختلاف العلاقة السائدة في المجتمع"^(٤)، ويخلص الباحث من هذين التعريفين إلى أن دولة الثورة كانت قد أحكمت سيطرتها على كثير من المقاليد الاقتصادية "تلعب دوراً مباشراً في الاقتصاد، لا بغرض تكميل ودعم الرأسمالية التقليدية (كما كان الحال قبل قرارات ١٩٦١)، وإنما بالإحلال محلها في مجال الإنتاج الحديث ويحتّم هذا الدور تحطيم قطاع هام من البرجوازية الخاصة الكبيرة، وينشأ في هذا النموذج نظام إنتاج رأسمالية الدولة كنظام متميز عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي

(١) لطفي الخولي : "الميثاق الوطني ومشكلاته، ص ٦ .

(٢) نفس المصدر، ص ٨٥ .

(٣) Szentr, T. : "The political economy of underdevelopment, p.311.

(٤) Dobb, M. : "Studies in the development of coquitualism", p. 348.

التقليدي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه دور الدولة الإحلالي للرأسمالية التقليدية^(١). بغض النظر عن الحديث الأيديولوجي عن التحول الاشتراكي، أو التطور اللارأسمالي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث يتفق تماماً مع "إبراهيم العيسوي" حين يقرر أن "عملية التحول الاجتماعي التي دشنتها قرارات يوليو ١٩٦١ لم تتوفر لها ابتداء الظروف التي توفر لها الحماية الكافية ضد الهجمات المضادة من القوى التي استهدفت ضربها وإيعادها عن مجال التأثير، وأن إقامة علاقات إنتاج اشتراكية لا تتم بمجرد تحول ملكية وسائل الإنتاج من شكلها الخاص إلى شكلها العام، ولا بإيجاد خطة قومية، برغم أن هذا وذاك ضروري فيجد هذه العلاقات، ذلك أنه - في ظروف معينة - يمكن أن يتحول الملكية العلمية إلى إطار لنمو رأسمالية من نوع جديد، وأن تصبح الخطة القومية أداة طبيعية لتحقيق مصالح طبقة أو طبقات معينة على حساب باقي الطبقات، أي أن تصبح الملكية العامة والخطة القومية وسيلة لنشوء علاقات استقلالية في ثوب جديد^(٢)، وهو ما حدث بالفعل في الواقع المصري، فهذا هو "محمد دويدار" يؤكد على "بقاء النشاط الفردي الرأسمالي كظاهرة اجتماعية في كافة نواحي الحياة الاقتصادية حيث ربطته علاقة متداخلة ومتشابكة برأسمالية الدولة (من خلال أعمال التوريد والتجارة والمقاولات) التي نشط خلالها رأس المال الفردي وكانت له السيطرة فيها، بل وحصل على جزء من الفائض المنتج في قطاع الدولة^(٣).

وتؤكد كل الدراسات الجادة لتلك المرحلة التاريخية على عمل النظام الرأسمالي تحت غطاء رأسمالية الدولة، "ففي القطاعات التي تحولت إلى ملكية الدولة، واتخذت شكل قطاع عام فلعلنا لا نتجاوز الحقيقة عندما نصف علاقات الإنتاج التي نشأت منها بأنها كانت علاقات اشتراكية شكلاً ورأسمالية مضموناً، فهي اشتراكية من حيث الشكل لأن علاقات الإنتاج اتخذت من الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح - وهي عناصر ضرورية للاشتراكية أو التحول نحوها - ثوباً لها وإطار السريان مفعولها، وهي رأسمالية من حيث المضمون لأن

(١) حمد أحمد السعيد: "مساهمة في فهم تناقضات البرجوازية والبيروقراطية في مصر"، مقال في قضايا فكرية، عدد ٣-٤، ص ١٨.

(٢) إبراهيم العيسوي: "التحول إلى الانفتاح"، مقال في كتاب الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل، ص ص ٧٢-٧٣.

(٣) محمد دويدار: الاتجاه الريعي، م س ذ، ص ٩٨.

السيطرة الفعلية للمنتجين المباشرين ، أو حتى ممثليهم الحقيقيين على الإنتاج لم تتحقق، ولأن السلطة السياسية كانت بيد عناصر يفصل بين معظمها وبين الجماهير بون شاسع من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتطلعات⁽¹⁾، كما كانت الإدارة الفعلية لمشاريع القطاع العام - تحت شعار أهل الثقة - الرأسماليين يديرون القطاع العام بالأساليب الرأسمالية ويتحالفون مع أبناء طبقتهم من ممثلي القطاع الخاص، ضد مصالح القطاع العام وضد فلسفته.

وتجدر الإشارة في ختام هذه المرحلة إلى اتفاق الباحث التام مع سميرامين حين يقرر "أن الناصرية أتت لتحاول القيام بالمستحيل، أي إقامة الاشتراكية دون الاعتماد على الفئات الشعبية، ولم تكن النتيجة الفشل فقط في المحاولة الاشتراكية بل أيضاً الفشل في تحقيق مجرد رأسمالية حقيقية متحررة من التبعية⁽²⁾، وقد أكد مآل التجربة الناصرية صدق ما ذهب إليه "امين" فعلى الرغم من المنجزات الهامة على المستوى الاقتصادي للمرحلة الناصرية فإن نهايتها كان انفتاحاً اقتصادياً، يرى الباحث أنه لم يأت عرضاً، وأن التحول إليه كان اختياراً واعياً لطبقات اجتماعية، تمت في ظل الناصرية، واستنفذت أعلى قدر ممكن من المصالح في ظل إطار رأسمالية الدولة، ومن هنا كان طبيعياً أن تضغط للتحول نحو تحرير العلاقات الإنتاجية من أي ظل لهيمنة الدولة، وأي وجود للتخطيط، وأن تسعى للعودة غير المشروطة إلى قوانين السوق والعرض والطلب.

مرحلة الإنفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨٠)

يعرف البعض الانفتاح الاقتصادي كنفويض تام التناقض للسياسة الناصرية السابقة عليه، ويفسره البعض بالرغبة الخاصة لرئيس الجمهورية (آنذاك) "أنور السادات"، أو القناعات الأيدولوجية، أو لانبهاره بالغرب الرأسمالي إلى آخر تلك التفسيرات التي تقترب بنا من النزعة السيكولوجية في تفسير التاريخ، والتي تفسر الأحداث التاريخية بالخصائص النفسية للقادة، وهي نزعة اختزالي، لا علاقة لها بالفهم العلمي للتاريخ.

(1) إبراهيم العيسوي: "التحول إلى م س ذ"، ص ٧٥.

(2) سميرامين: أزمة المجتمع العربي، ص ٢٠٧.

أما بالنسبة للباحث، فالانفتاح الاقتصادي - كان امتداداً طبيعياً - بحكم قوانين الجدل التاريخية وهي قوانين مستقلة عن إرادة الأفراد مهما كانت مواقعهم أو رؤاهم الأيديولوجية، فالناصرية - كما سبقت الإشارة - كانت تعبيراً عن نمط رأسمالية الدولة القائدة، وذلك النمط ذو طابع انتقالي خاص، خصوصاً في البلدان الرأسمالية المتخلفة أو التابعة، وهو يحتمل دوماً أحد مسارين :

أولاً: اكتمال التحول نحو الطابع الاشتراكي وذلك إذا ما تم حسم التناقض بين سلطة الدولة والطبقات الرأسمالية في جانب تغليب جانب الصراع على جانب الوحدة وحسم سلطة الدولة هذا الصراع لمصلحتها، واتخاذ الأخيرة (الدولة) جانب الطبقات الشعبية، بحيث تعتبر السلطة عن طبيعة طبقية واتجاه أيديولوجي أقرب إلى هذه الطبقات الشعبية.

ثانياً: غياب التناقض بين سلطة الدولة والطبقات الرأسمالية وتبني الأولى مصالح وأيديولوجية الأخيرة، وتغلب جانب الوحدة بينهما على جانب الصراع، وبروز التناقض بينهما معاً، وبين الطبقات الشعبية، وهو الاحتمال الغالب بحكم أن رأسمالية الدولة تلجأ عادة إلى تكريس نمط الإنتاج الرأسمالي، والاحتفاظ بعلاقات الإنتاج الرأسمالية التي تقوم بحكم طبيعتها، على استغلال فوائض قيمة عمال المنتجين المباشرين.

ويتفق الباحث تمام الاتفاق مع "عادل غنيم" في أن جوهر سياسة الانفتاح الاقتصادي هو التخلي عن التخطيط المركزي كأسلوب لإدارة الاقتصاد القومي، وعن دور القطاع العام كقاعدة للتنمية المستقلة، بل وعن هدف التنمية المستقلة ذاتها، والاعتماد على الآليات التلقائية للسوق الرأسمالي في تخصيص الموارد، وإطلاق حرية العمل لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي، فبعد أن كانت وظيفة الدولة الاقتصادية الأولى هي تحقيق التراكم الرأسمالي العام أصبحت في ظل الانفتاح الاقتصادي أداة استراتيجية لتحقيق التراكم الرأسمالي الخاص، ولإجراء هذا التحول العميق كان لابد من تحطيم القيود التشريعية والهياكل المؤسسية التي تعوق حركة رأس المال المحلي والأجنبي وأياً كانت صورته (مالي أو تجاري أو صناعي) والعودة مرة أخرى إلى الاندماج العضوي في السوق الرأسمالي العالمي، أي إطلاق العنان لآليات المال المحلي

المرتبط به، والخادم له أي العودة إلى التبعية والاستغلال الامبريالي وتعميق التخلف، وهذا معنى الانتقال من رأسمالية الدولة الوطنية إلى رأسمالية الدولة التابعة^(١).

وهو تحول كفي أدت إليه خطوات كمية حثيثة، كان لها سندها الطبيعي الذي تكون من فئات متعددة كونت الطبقة الرأسمالية بأجنحتها المختلفة، ودرجاتها المختلفة أيضاً، الطبقة التي شكلت - بحق - القاعدة الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي ولعل أهمها: أولاً: بقايا الرأسمالية قبل الثورة، وعناصر الرأسمالية الطفيلية التي استمرت أثناء الثورة والتي أخذت في النمو سريعاً في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ .

ثانياً: شرائح وفئات من برجوازية الإداريين والفنيين التي تكونت خلال التجربة الناصرية والتي أتيحت لها فرص الثراء الواسع من خلال الجسور التي أقاموها بينهم وبين ممثلي القطاع العام^(٢).

ثالثاً : شريحة أخرى من الرأسمالية الوطنية التي سمح لها أن تنمي من نفسها في إطار التجربة المستقلة في حدود معينة إلا أن تلك الحدود لم تمنعها من أن تصل إلى أقصى درجات الربح المسموح به، ومن ثم كان طبيعياً أن تتطلع لربح آخر يتجاوزها في الحجم، وهو ما لم يكن ليتحقق في إطار رأسمالية الدولة الوطنية.

رابعاً: البرجوازية المسيطرة على الإنتاج في الريف، والتي يعيش قسماً كبيراً منها في المدن، ويشارك في نشاطات أخرى تجارية وعقارية علاوة على البرجوازية التجارية التي تحتل المرتبة الثانية، من الناحية الكمية في تعداد جماعات البرجوازية حائزي الأصول الرأسمالية مما يؤكد علمنة النمط الرأسمالي التجاري التابع كما يقرر "عبد الباسط عبد المعطي"^(٣).

وهو ما يتفق تماماً مع الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية، وخاصة الطبقة الرأسمالية الكبيرة التي غدت صاحبة الدور المؤثر اقتصادياً وسياسياً والتي تتلخص - كما يقرر إبراهيم العيسوي - في أنها طفيلية أو لا، ومستهلكة ثانياً، وتابعة ثالثاً^(٤).

(١) عادل غنيم : النموذج المصري لرأسمالية الدولة، ص ١٤٢ .

(٢) عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادي، ص ١٩٧ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطي : "التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر"، ص ٣٤-٣٦ .

(٤) إبراهيم العيسوي : مستقبل مصر، م س ن ص ٥٥ .

وإذا كانت الطبقة الرأسمالية بشرائعها المختلفة من جهة، وأحجامها المختلفة من جهة أخرى هي السند الأساسي للانفتاح الاقتصادي، فإن ذلك الانفتاح لم يكن ليتم دون توافر تراكم رأسمالي يغذي النمو الرأسمالي الذي نشهده^(١)، وقد تعددت مصادر هذا التراكم على النحو التالي الذي يصفه لنا إبراهيم العيسوي :

١- الفوائض المتحققة من التعامل الرأسمالي الخاص الذي ظل طليقاً في الزراعة، وفي مجالات التجارة الداخلية والمقاولات (خاصة من الباطن) والخدمات والإنتاج السلعي الصغير.

٢- الأرباح المحققة للقطاع الخاص من تعامله مع هيئات الحكومة والقطاع العام خاصة في مجالات التوريدات والمقاولات.

٣- الأرباح غير المشروعة للقطاع الخاص من خلال التواطؤ مع موظفي الحكومة والقطاع العام على عقد صفقات لا تتصف بالموافقات المطلوبة ولا تحقق أفضل الشروط الممكنة للأطراف الخيرة.

٤- الثروات التي كونها موظفوا الحكومة والقطاع العام من خلال الرشاوي والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من ألوان الفساد مقابل تسهيل الأمور للقطاع الخاص.

٥- أرباح القطاع الخاص من خلال السوق السوداء.

٦- الثروات التي تحققت للبعض من خلال التهرب من قوانين تحديد ملكية الأراضي الزراعية والحياسة والإيجارات والتأمين على العمال والحد الأدنى للأجور وقوانين الرقابة على النقد والضرائب وغيرها^(٢).

٧- الأموال التي تراكت في أيدي أفراد القطاع الخاص وكذا بعض العاملين في القطاع العام من خلال تخريب هذا القطاع بشتى السبل.

٨- المدخرات التي كونها بعض العاملين في الحكومة والقطاع العام من خلال استثمار التراكم الرأسمالي البشري الذي تحقق لهم في القطاع العام و—— رصيد المهارات والمعرفة الفنية والإدارية^(٣).

(١) إبراهيم العيسوي : التحول إلى ... م س ف ص ص ٤٥-٤٧ .

(٢) جودة عبد الخالق : "الانفتاح الاقتصادي والنمو في مصر ١٩٧١-١٩٧٧"، ص ٣٩٥-٣٩٧ .

(٣) فؤاد مرسي : "هذا الانفتاح الاقتصادي"، ص ٥٥ .

والواقع أن التحول إلى الانفتاح وسم المجتمع المصري بعدد من الخصائص البنائية التي يعرض الباحث لأهمها فيما يلي (١):

- ١- التضخم السرطاني للديون واستخدامها في غير الأنشطة الإنتاجية إلا فيما ندر.
- ٢- تشوه الهيكل العام للقاعدة الإنتاجية "إذ تراجعت الأنشطة الإنتاجية، وتزايد اعتماد الاقتصاد المصري في نموه على دخول نقدية ريعية يتوقف أغلبها على شروط لا يسيطر عليها المجتمع المصري إذ توجد في خارجه وفي إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي بقواه المسيطرة وأداته المتقلب في الزمن القصير وأهم هذه الدخول هي :
 - أ - تحويلات المصريين العاملين في الخارج.
 - ب- عوائد البترول المستخرج في مصر.
 - ج- عائد قناة السويس.
 - د- الدخل الناتج من النشاط السياحي (٢).
- ٣- هامشية المشاركة الأجنبية في مشاريع الانفتاح.
- ٤- تعميم الطابع الريعي والطفيلي للاقتصاد المصري.
- ٥- الإهدار المتزايد للأصول الإنتاجية.
- ٦- ازدواجية الاقتصاد المصري.
- ٧- زيادة حدة الاستقطاب الطبقي.
- ٨- انتشار الفساد.
- ٩- انتشار ظاهرة الاستهلاك.
- ١٠- تدهور القيم في المجتمع.

والواقع أن مرحلة الانفتاح الاقتصادي قد شهدت تدهوراً بالغاً في قضايا البيئة، إذ بدأ فيها التعدي على الأرض الزراعية المحدودة أصلاً، بالبناء عليها تارة، وتجريفها تارة أخرى، كما بدأت ممارسات تلويث البيئة الضارة التي يعاني منها حتى الآن والتي تفاقمت بجنون - في عهد الانبطاح تحت حكم "محمد حسني مبارك" الذي يحتاج إلى دراسة خاصة

(١) يعتمد الباحث في شرح الخصائص البنائية للانفتاح على "أشرف فرج الله، الإعلان التليفزيوني وعلاقته بالقيم في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عين شمس ١٩٨٨، ص ص ١٣٣-١٨١ .

(٢) محمد دويدار: "الاتجاه الريعي للدولة في مصر"، مقال في كتاب قضايا فكرية العدد ٢، ص ص ١١٥-١١٦ .